إدراج استجواب العدساني للجراح في جلسة 12 نوفمبر المقبل

الغانم: الانتهاء من صياغة قانون البدون وتقديمه الأسبوع المقبل

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم تسلمه استجوابا من النائب رياض العدساني موجها إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح مكونا من محور واحد، مبينا أنه سيدرج في جلسة 12 نوفمبر.

وكشف الغانم أنه تم الانتهاء من قانونين يتعلق أحدهما بمعالجة مشكلة البدون بحيث يحافظ على الهوية الوطنية ويراعي الظروف الإنسانية لهذه الفئة، فيما يتعلق الآخر بإنشاء جهاز مركزي للجنسية هدفه معالجة بعض الأوضاع الخاطئة الحاصلة في ملف الجنسية وإيقاف التزوير وكشف المزورين.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الامة امس «تقدم لي النائب رياض العدساني باستجواب إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح مكون من محور واحد وسيدرج في أول جلسة تالية، وستكون جلسة 12 نوفمبر وهي أول جلسة بعد الافتتاحية».

مرزوق الغانم متحدثا (ريليش كومار)

مشاهدة الفيديو

وأوضح الغانم انه من الوارد والممكن لائحيا مناقشة الاستجواب في الجلسة الافتتاحية بشرط أن يقدم طلب فتح باب ما يستجد من أعمال وطلب إدراج الاستجواب وذلك مشروط بموافقة الوزير وموافقة المجلس.

وأوضح الغانم «الاستجواب لن يكون في جدول الأعمال لأن جدول الأعمال وزع قبل 48 ساعة من الجلسة فيدرج على جدول أعمال جلسة 12 نوفمبر ويكون استوفى المدة الكاملة وهي 14 يوما وفي حال طلب الوزير لمدة أخرى للتأجيل يجب أن تكون بموافقة المجلس».

من جهة اخرى، قال الغانم «الحمد لله تم الانتهاء من القانون المتعلق بالبدون بعد جهود كبيرة ومضنية خلال فترة الصيف ووقع عليه مجموعة من الزملاء النواب، إلا أن هناك مجموعة أخرى من النواب طلبوا مني التريث لقراءة هذا القانون والتوقيع عليه، مضيفا قلت لهم ليس عندي مشكلة وسأقدم القانون بعد بداية دور الانعقاد».

وذكر الغانم «في حقيقة الأمر ليس قانونا واحدا وإنما قانونين قانون يعالج مشكلة البدون وعندما أقدمه أنا كمقدم للقانون سأقوم بشرح تفاصيله بعيدا عن أي أحكام مسبقة أو تكهنات، وسأجيب عن أسئلة الجميع».

وأضاف الغانم ان هناك ايضا قانونا لإنشاء جهاز مركزي للجنسية وهدفه تعديل بعض الأوضاع الخاطئة الحاصلة الآن في ملف الجنسية وإيقاف التزوير وكشف المزورين.

وبين الغانم «عندما يقدم هذا القانون سأجيب على الأسئلة التي تقدم سواء من الإعلاميين أو المواطنين، فهذا القانون انتهينا منه وتقديمه سيكون بعد بداية دور الانعقاد وآمل أن تتمكن اللجان من إنجازه في أسرع وقت ممكن وان يقر في مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد».

وبسؤاله عما إذا كانت هناك لجنة مظالم في القانون الجديد للبدون، أجاب الغانم «نعم وهذه من النقاط الموجودة ومعالجة في القانون ومعظم الأمور التي قد تكون هي أسئلة في بالكم الآن سوف نجيبها في هذا القانون ومذكرته الإيضاحية».

وأكد الغانم ان حل موضوع البدون عبر هذا القانون يحافظ على الهوية الوطنية ويراعي الظروف الإنسانية لهذه الفئة، مضيفا: أتمنى ألا تكون هناك أحكام بناء على تكهنات وأتمنى أن ينتظروا على الأكثر أسبوعا ويقرأوا القانون ويستمعوا إلى شرح مقدميه ومن ثم يقدمون حكمهم. وأضاف «بالنسبة لي لا توجد رجعة ولا تراجع عن تقديم هذا القانون وهو أول قانون يقدم لحل هذه المشكلة بشكل جذري، لأنه وفق القانون بعد سنة واحدة من تقديمه لا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه بدون في الكويت، إذا طبق التطبيق السليم».

وأوضح «علينا نحن أن نشرع ونراقب وعلى السلطة التنفيذية إذا أقره مجلس الأمة أن تنفذ، وآليات التنفيذ أيضا مذكورة ومشروحة في القانون، والبعض الآخر ستكون موجودة في اللائحة التنفيذية له، مبينا أن المذكرة التفسيرية للقانون صيغت بشكل دقيق حتى توضح الهدف من القانون».

وبشأن جلسة افتتاح دور الانعقاد قال الغانم «يوم الثلاثاء نرحب بحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه الذي أكد لي اليوم حضوره الافتتاح وسمو ولي عهده الأمين، سيشرفوننا إن شاء الله يوم الثلاثاء في افتتاح دور الانعقاد الرابع».

من جانب آخر، قال الغانم «هناك من كان يراهن بأنه لن يكون هناك دور انعقاد ثاني ولله الحمد يوم الثلاثاء سنفتتح دور الانعقاد الرابع، وأيضا لمن وجهت لهم تعليمات بأن يكونوا عناصر إزعاج للرئاسة والرئيس في جلسات دور الانعقاد الرابع فأنا بانتظارهم يوم الثلاثاء إلى نهاية دور الانعقاد وإلى بداية الانتخابات القادمة عندما نرجع إلى الصناديق وإلى الشعب الكويتي الذي أوصلنا إلى هذه المقاعد والذي هو يملك تقييمنا من خلال صناديق الاقتراع».

إحالة اقتراحات معالجة القروض إلى اللجنة المختصة

«التشريعية»: «إعادة النظر في الأحكام القضائية الباتة» في 5 حالات

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس الأحد على اقتراحات بقوانين في شأن التماس إعادة النظر في عدد من الحالات التي تصدر فيها أحكام قضائية باتة، كما وافقت من الناحيتين الدستورية والقانونية على عدد من الاقتراحات بقوانين لمعالجة موضوع القروض وأحالتها إلى اللجنة المختصة.

وأكد رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن موضوع التماس إعادة النظر يعد من القوانين المهمة المكملة لمنظومة العدالة في الكويت، وذلك لتعميق نزاهة القضاء الكويتي وسد الفراغ التشريعي.

وأشار إلى أن اللجنة وافقت على موضوع التماس إعادة النظر في المادة 213 مكررا، والتي تؤكد أنه يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية والباتة الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في عدد من الأحوال.

ولفت إلى أن الحالة الأولى تتعلق بما إذا كان الحكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا، وفي الحالة الثانية إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل ذات الواقعة وكان بين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما.

وفيما يخص الحالة الثالثة قال الشطي إنها تتعلق بما إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة المقررة بشهادة الزور في الباب الثالث من قانون الجزاء أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لتقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم.

وبين أن الحالة الرابعة تتعلق بالحكم المبني على حكم صادر من محكمة مدنية أو محاكم الأحوال الشخصية وألغي هذا الحكم، وأن الحالة الخامسة تتعلق بما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو قدمت أوراقا لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه. وأكد الشطي أن هذا القانون يناقش حالة المحكوم عليه أو المحكومين عليهم في مواد نهائية وباتة من محكمة التمييز، لذلك إذا توفرت في إحدى الحالات الـ 5 فسيتم النظر في مسألة التماس إعادة النظر. ولفت إلى أن تلك المسالة كانت تشكل فراغا تشريعيا في قانون إجراءات المحاكمات الجزائية، مؤكدا أن التصويت على هذا القانون يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

خلف دميثير وسعدون حماد وخالد الشطي وخليل الصالح وأحمد الفضل خلال اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مشاهدة الفيديو

في السياق نفسه، قال الشطي إن اللجنة ناقشت أيضا موضوع يهم شريحة كبيرة في المجتمع الكويتي وهو موضوع إسقاط القروض.

وأضاف ان اللجنة تلقت معالجات لهذه المشكلة من عدة جهات، لافتا إلى أن هناك اقتراحا بقانون تقدم به النائب صالح عاشور إضافة إلى الشطي.

وأشار إلى أن هذا المقترح يتعلق بقيام الدولة بشراء القروض المستحقة على المواطنين من تاريخ العمل بهذا القانون والمقدم من البنوك الكويتية على أن يتم سدادها من خلال وقف صرف علاوة غلاء المعيشة التي يتم تقديمها شهريا لكل مدين إلى أن يتم سداد قيمة القرض.

وأوضح الشطي ان هذا الاقتراح يهدف إلى تخفيف الأعباء على المواطنين حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية، مشيرا إلى أن رأي اللجنة القانوني أكد ان المقترح لا تشوبه شبهة مخالفة أحكام الدستور وأن مسألة الملاءمة تترك إلى اللجنة المختصة لبحثها مع الجهات المعنية. وبين أن اللجنة وافقت على هذا الاقتراح لأنه يخلو من الشبهات الدستورية، مشيرا إلى وجود 3 اقتراحات نيابية في هذا الموضوع وافقت عليها اللجنة ما يعني إحالته إلى اللجنة المالية وأخذ الملاحظات الدستورية الواردة في تقريرها. وأشار إلى رفض اللجنة بالأغلبية اقتراحا بقانون آخر مقدم من عدد من النواب بشأن إسقاط فوائد قروض المواطنين، لأن اللجنة رأت أن هذا الاقتراح يعارض أحكام الدستور. من جانبه، أوضح عضو اللجنة النائب خليل الصالح أن الاقتراحات الخاصة بالقروض التي وافقت عليها اللجنة التشريعية سوف تحال إلى اللجنة المختصة وهي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، مؤكدا أنه مع إسقاط القروض. بدوره، قال عضو اللجنة النائب سعدون حماد، إن اجتماع اليوم ناقش الاقتراحات الخمسة المقدمة من قبل عدد من النواب بشأن إسقاط القروض وشراء مديونيات الموطنين.

وأضاف حماد أنه تم التصويت والموافقة على 4 اقتراحات ورفض واحد منها، لافتا إلى أن الاقتراحات الأربعة ستحول إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من أجل إعداد تقرير متكامل حولها، ومن ثم تحويلها إلى المجلس وإدراجها بجدول أعمال الجلسات المقبلة. في سياق آخر توقع حماد أن يكمل المجلس دورته البرلمانية دون حل، مؤكدا أن الاستجوابات التي تصل إلى اللجنة التشريعية يتم التعامل معها وفقا للأطر الدستورية ونصوص الدستور.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

«أمانة الأمة» أنهت استعداداتها لحفل دور الانعقاد الرابع

يتفضل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد غدا بحضور حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يرافقه سمو ولي عهده الأمين.

هذا، وقد أنهت الأمانة العامة لمجلس الأمة استعدادها لحفل الافتتاح بتجهيز كل مباني ومرافق مجلس الأمة، بدءا من تجديد صيانة المباني والطلاء انتهاء بتجهيز قاعة عبدالله السالم بالورود.

وقد قامت الأمانة العامة بتوزيع الدعوات على كبار الشخصيات ورجالات الدولة والإعلاميين لحضور حفل الافتتاح، كما ازدان مجلس الأمة من جميع أرجائه بأعلام الكويت والورود والسجاد.

وقام حرس مجلس الأمة بإجراء التدريبات العسكرية واستكمال إجراءاتهم لتأمين حضور وانصراف الضيوف.

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم متوسطا اللواء خالد الوقيت والمقدم بدر المطوع والملازم أول طلال سليمان (ريليش كومار)

الأمين العام علام الكندري يتفقد استعدادات الافتتاح

الملازم أول إبراهيم شهاب مستعد للافتتاح

الملازم أول عبدالله محمد وأفراد من الحرس

البهو الرئيسي المؤدي إلى قاعة المجلس

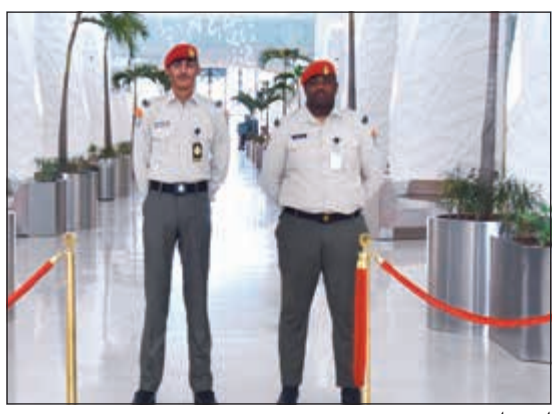
استعداد

أفراد حرس المجلس أمام قاعة عبدالله السالم

ورود للافتتاح

البهو الخارجي للمجلس

مدخل مجلس الأمة